الأمم المتحدة

A/67/973–S/2013/518

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
3 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٤٣ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهة إليكم من السيد سارتاش غوفن، القائم بالأعمال بالنيابة للجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هاليت **جيفيك**
الممثل الدائم

050913 050913 13-46422 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه نسخة من الرسالة المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٣ الموجهة إليكم من الدكتور درويش إيروغلو، رئيس الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سارتاش **غوفن**
القائم بالأعمال بالنيابة للجمهورية
التركية لشمال قبرص

ضميمة

أكتب إليكم لكي ألفت نظركم الكريم إلى قانون تشريعي سنه مؤخرا مجلس النواب القبرصي اليوناني وأحدث قلقا كبيرا لدى شعبنا حيث أن ذلك القانون يشجع التعصب ضد القبارصة الأتراك في الجزيرة ويعرقل احتمالات بناء الثقة والاطمئنان.

ويهدف القانون المعدل المتصل بـ ''توحيد'' الأسماء الجغرافية، الذي دخل حيز النفاذ في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، إلى معاقبة كل من يحرر خرائط أو كتبا، أو وثائق أخرى مطبوعة بطريقة تقليدية أو رقمية، تتضمن أسماء جغرافية أو أسماء أخرى وأسماء أماكن، أو كل من يستوردها أو ينشرها أو يعرضها أو يوزعها أو يبيعها، إذا لم تكن مطابقة للأسماء التي تحددها لجنة قبرصية يونانية هي ''اللجنة الدائمة القبرصية لتوحيد الأسماء الجغرافية''.

ويسعى الجانب القبرصي اليوناني، بهذا التعديل، إلى معاقبة كل من يعمل ضد قرارات هذه اللجنة التي تقوم، بصورة أحادية، وتحت قناع ''التوحيد''، بتصوير الأسماء الجغرافية وأسماء الأماكن في كامل الجزيرة على أنها يونانية صرفة. ومن الواضح أن هذه محاولة، ذات أسس عنصرية، لتجاهل، أو رفض جميع الحضارات الأخرى المتواجدة في الجزيرة بتراثها القديم العهد المتعدد الثقافات.

فأسماء الأماكن يمكن أن تحدد وتعكس الثقافة والتراث والمشهد، وهي هامة بوصفها من العناصر المعبرة للتراث الثقافي لأمة معينة كما أبرز ذلك في قراري مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية د-٥/٦ و د-٨/٩. وتضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في تيسير وضع قواعد مشتركة لتوحيد الأسماء في المؤتمرات التي عقدت تحت رعايتها. والمبدأ التوجيهي المعتمد للتوحيد في تلك المؤتمرات مبدأ عملي: فهو يتعلق بالكيفية التي يشير بها سكان منطقة ما إلى المنطقة.

ومن ناحية أخرى، فإن اللجنة القبرصية اليونانية اعترفت في عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة، كما في التقرير الذي قدمته إلى مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية في عام ١٩٨٧، بعدم قدرتها على الانخراط في عملية توحيد سليمة في الشمال حيث لا تتوفر لديها صلاحية التثبت من أسماء الأماكن التي هي تحت سيطرة السلطات القبرصية التركية حيث لا تمارس الإدارة القبرصية اليونانية أي سيطرة أو أي ولاية قضائية. وينص التعديل على معاقبة كل من يحيد عن الأسماء الجغرافية وأسماء الأماكن المقدمة في المؤتمر المذكور أعلاه. و ''التوحيد'' المزعوم من قبل اللجنة القبرصية اليونانية يتجاوز حدود السلطة وباطل من أساسه. وبالنسبة للجنوب ذاته، فإن عمل اللجنة هو موضع انتقاد حتى من قبل الخبراء القبارصة اليونانيين لأنه يخدم ''مصالح ذات نعرة قومية'' تهدف إلى ''القبرصة اليونانية'' للجزيرة، ولأنه متعصب ضد الثقافات والحضارات الأخرى.

والتشريع الحالي، الذي ينم عن نية المضي قدما في هذه العملية التي تنطوي على عدائية متأصلة، ينتهك حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير. ورغم أن صكوك حقوق الإنسان لا تمنح السلطات رخصة التدخل في الحقوق الأساسية بتقمص دور الحكم لتقرير ما هو الخطاب المقبول، وبالتالي الرأي المقبول، ويهدف هذا التعديل إلى إملاء نتيجة عملية ''التوحيد'' التي ترمي إلى استبعاد الثقافة القبرصية التركية والهوية الثقافية في الجزيرة، على أنها الرأي الأوحد.

وبالإضافة إلى كون التعديل غير صائب من وجهة النظر القانونية، فإنه يفتقر أيضا إلى صفة القانون. فهو عام ومبهم للغاية، فالأسماء ''المقبولة'' المشار إليها ليست متاحة بسهولة، ولا يوفر التعديل أي توجيه أو قابلية للتوقع. وأي تشريع يكون هدفه الوحيد هو تعزيز ''القبرصة اليونانية'' للجزيرة على حساب كل الحضارات الأخرى لا يمكن أن يكون تدبيرا ضروريا في مجتمع ديمقراطي. ولا يمكن أن يشكل إعمال ''توحيد'' من ذلك القبيل عن طريق تشريع ينطوي على السجن ''قيدا يتناسب مع الهدف المنشود''. وبتلك الصفة، لا يفي التعديل بالمعايير المطلوبة لاجتياز عملية التمحيص المحددة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

وكان الأثر الفوري لهذا التشريع المؤسف تعميق الشعور بعدم الثقة بين الجانبين وهو يشكل عقبة خطيرة لعمل اللجان التقنية، التي تهدف من ناحيتها إلى بناء الثقة بين الجانبين بتحسين الحياة اليومية للناس العاديين من كلا جانبي الجزيرة. وهو يمثل أيضا تحديا للعمل الإنساني الحساس الذي تقوم به اللجنة المعنية بالمفقودين.

ورغم أن ''التوحيد'' المزعوم مستمر منذ فترة، فإن التشريع الحالي المتعلق بإنفاذ نتيجة هذه العملية حديث جدا إضافة إلى أنه خطير. وتجدر ملاحظة أن هذه العملية هي من أول الممارسات في ظل إدارة الزعيم القبرصي اليوناني المنتخب حديثا السيد أناستاسياديس. وهذا التشريع الذي اعتمد بالإجماع، بصدد توجيه إشارة قوية سلبية إلى القبارصة الأتراك قبل المفاوضات في تشرين الأول/أكتوبر. وعلى عكس دعوتكم إلى توجيه الرسائل الإيجابية إلى الجمهور، فإن هذه الحركة المؤسفة لا تفعل سوى تأجيج المشاعر القومية المغالية مما يشجع الجماعات المتطرفة مثل منظمة الشباب إيلام التي دمرت لوحات أسماء باللغة التركية في مدينة لارناكا في الجنوب في نيسان/أبريل من هذه السنة، على تصرفاتها المدمرة.

وأناشدكم أن تستخدموا مساعيكم الحميدة لإقناع الجانب القبرصي اليوناني بالامتناع عن القيام بمثل تلك الأنشطة التي لا بد أن تسفر عن آثار سلبية على جهودنا الرامية إلى بدء المفاوضات وتركيز جهوده على المصالحة وبناء الثقة.

(توقيع) الدكتور درويش **إيروغلو**
الرئيس